هل يعيد الإخوان سيناريو تمردهم في شبوة بتمرد مثله في الجوف؟

«الأمناء» عن العرب اللندنية بتصرف:

انتقد حزب التجمع للإصلاح، الواجهة السياسية لجماعة الإخوان باليمن، القرارات التي اتخذها مجلس القيادة الرئاسي بشأن محافظة الجوف، داعيا الموالين له في المحافظة القريبة من الحدود السعودية إلى التمرد عليها.

وعين رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي الاثنين محافظا جديدا لمحافظة الجوف، كبرى محافظات الشمال، وقائدا عسكريا لمحور المحافظة خلفا للقيادي الإخواني أمين العكيمي الذي كان يجمع بين المنصبين.

وأعاد العليمي تعيين حسين العجي العواضي محافظا للجوف، وهو شخصية سياسية محسوبة على اليسار، تولت قيادة الجوف خلال وبعد فترة تحريرها عام 2016، قبل أن تتم الإطاحة به عبر انقلاب إخواني، تمت شرعنته من خلال قرار أصدره الرئيس السابق عبدربه منصور هادي، قضى بتعيين الشيخ القبلي الإخواني أمين العكيمي محافظا للجوف وقائدا لمحورها العسكري.

وأثار قرار العليمي، مثلما كان متوقعا، غضب حزب الإصلاح، الذي أطل مساء الثلاثاء ببيان تحريضي على قرار الرئيس.

وقال الحزب في بيانه: "نرفض التعاطي مع هذه القرارات حتى عودة اللواء أمين العكيمي محافظ المحافظة إلى أرض الوطن».

وأوضح البيان أن «هذه القرارات لا تخدم المصلحة العامة ولا تراعي إنجاح المعركة ضد ميليشيا الحوثي الانقلابية».

وجاء هذا التمرد الإخواني بالجوف بعد نحو شهرين على تمرد مماثل على قرارات مجلس القيادة الرئاسي بشبوة، والتي كان الحزب يحكم سيطرته عليها.

وكان المجلس الرئاسي أجرى تغييرا في صفوف قيادات عسكرية وأمنية بشبوة، اعتبرها حزب الإصلاح حينها استهدافا مباشرا له، وقاد على إثرها مواجهات دامية مع قوات موالية لمحافظ شبوة عوض ابن الوزير، انتهت بإحكام الأخير سيطرته الكاملة على المحافظة.

وقال بيان الإصلاح الأخير إن «أي تغيير يتجاهل أبناء المحافظة وقواها السياسية والاجتماعية والقبلية ومحاولة التفرد بقرارها، أمر غير مقبول»، مشيرا إلى صدور القرار في ظروف حساسة، وفي ظل استمرار احتجاز العكيمي لأكثر من سنة خارج الوطن، ونسيان كل جهوده وتضحياته إلى جانب الشرعية والتحالف.

وحمّل البيان «مجلس القيادة الرئاسي ما قد يترتب عليه من تداعيات قد تؤدي إلى تشظي قوى الشرعية في المحافظة. وهو ما يصب في خدمة ميليشيا الحوثي الانقلابية».

واعتبر نشطاء يمنيون موقف الإصلاح حيال التغييرات في الجوف، قد يعقبه تمرد عسكري مثلما حصل في شبوة.

وحذرت الناشطة اليمنية أروى الشميري من تكرار سيناريو تمرد شبوة، خصوصا أن ألوية قوات الجوف تهيمن عليها عناصر حزب الإصلاح، ومنها خمسة ألوية تحت سيطرة العكيمي في المحور الأوسط، ولن يسلمها الأخير بل سيحارب بها قرار الإقالة.

واعتبرت الشميري أن تكرار ما حدث في شبوة دليل أكيد على أن حزب الإصلاح يبتز مجلس القيادة الرئاسي بقوة السلاح لتنفيذ مطالبه، منبهة إلى أن مجلس القيادة الرئاسي عليه إدراك أن الجيش اليمني الحالي أغلبه حزبي، لا يخضع لوزارة الدفاع، وأن قراراته تصدر من حزب الإصلاح.

وقالت مصادر مطلعة في وقت سابق إن قرار إقالة المحافظ السابق العكيمي كان محسوما، بعد سقوط المحافظة في أيدي ميليشيا الحوثي دون مقاومة تذكر، رغم الدعم العسكري والمالي الهائل الذي قدمه التحالف العربي بقيادة السعودية لتشكيل وحدات عسكرية جديدة في المحافظة وتسليحها.

وأشارت المصادر إلى أن قرار الإقالة، وتعيين محافظ جديد للجوف، تعثر نتيجة التحولات السياسية المتسارعة التي شهدها الملف اليمني وممانعة الإخوان لتعيين محافظ جديد من خارج منظومتهم الحزبية، إضافة إلى الخلافات التي عصفت بالمجلس الرئاسي بعد تشكيله، وخصوصا في أعقاب إقالة عدد من المسؤولين المحسوبين على حزب الإصلاح مثل محافظ شبوة السابق محمد بن عديو.

فيما أبناء المحافظة يعانون الأمرين.. بالأسماء.. (٨٠٠) فرد في منازلهم بصنعاء وذمار يتقاضون مليون ريال شهريا في بترومسيلة بحضرموت

حضرموت «الأمناء» خاص:

قالت مصادر خاصة إن هناك فسادا كبيرا في بترومسيلة بمحافظة حضرموت.

وكشفت المصادر وبالوثائق أسماء أشخاص يتقاضون رواتب وهم في منازلهم يفوق عددهم الـ(800)، شخص أقل راتب مليون ريال.

وتساءلت المصادر: "أليس أبناء حضرموت أولى بهذه الأموال؟». وأضافت: «إن أغلب هؤلاء الـ(800) الذين يتقاضون أقل راتب مليون ريال، ماكثون في منازلهم بصنعاء أو ذمار اليمنيتين، وترسل لهم رواتبهم بأريحية».

وتابعت: «ضاعت ثروات وخيرات أبناء الجنوب بحضرموت، وأبناؤكم يتخطفهم الجوع والتعب والغربة والكفيل والكفالة ونظام الإقامة، فكم من أبناء حضرموت جالس في عزبة لم يجد عملاً، في حين خيراتهم تذهب للشماليين!".

لماذا طلب المجلس الانتقالي وقف التعامل باتفاق السويد؟

الأمناء عن المشهد العربي:

بعد سلسلة من العمليات الإرهابية التي ارتكبتها مليشيا الحوثي، طالب المجلس الانتقالي باتخاذ موقف حاسم تجاه إرهاب هذا الفصيل المدعوم من إيران.

الاعتداءات الحوثية الأخيرة على مينائي الضبة والنشيمة في حضرموت وشبوة، فسَّرتها القيادة الجنوبية بأنها تعني انتهاء كافة الاتفاقيات الموقعة مع مليشيا الحوثي من طرف واحد.

المجلس قال إن هذا الأمر يستوجب معه إلغاء كل التسهيلات المقدمة لها بموجب اتفاقي ستوكهولم، والهدنة الأممية.

استند المجلس الانتقالي في ذلك، إلى رفض المليشيات الحوثية تجديد الهدنة ومواصلة التصعيد العسكري الشامل بكافة الجبهات والاعتداء على مينائي الضبة والنشيمة.

استمرار العمل بأي من الاتفاقيتين، وفق المجلس الانتقالي، سيدفع المليشيات الحوثية للتمادي أكثر، ما يستدعي التعامل معها بكل صلابة.

في هذا السياق، جدد المجلس الانتقالي مطالبته لمجلس القيادة الرئاسي بسرعة نقل قوات المنطقة العسكرية الأولى بوادي حضرموت إلى الجبهات للقيام بمسؤولياتها في مواجهة التهديدات الحوثية.

دعوات المجلس الانتقالي ترسم استراتيجية لطبيعة حازمة تكون شعارا للمرحلة المقبلة، ويكون عنوانها العمل على اتخاذ إجراءات حازمة في مجابهة إرهاب المليشيا.

أولى خطوات الحزم سيكون متمثلا في إلغاء اتفاق السويد والتعامل معه كأن لم يكن باعتبار أن المليشيات الحوثية لم تحترم هذا المسار.

هذا الأمر الذي يُطالب به المجلس الانتقالي، سيكون مقدمة لإجراءات عملية يتم اتخاذها ضد المليشيات في محاولة للجم إرهابها الذي يشكل تهديدا مباشرا وصريحا للأمن في الجنوب.

ضرورة الإسراع باتخاذ هذه الإجراءات هو أن المليشيات الحوثية تعتزم مواصلة طريقة التصعيد العسكري، وقد عبرت عن ذلك برسائل مباشرة أطلقتها خلال الفترة الماضية.

إزاء ذلك، فإن التعويل على جنوح حوثي نحو السلام سيكون بمثابة إضاعة جديدة للوقت، لن يكون له عواقب محمودة بأي حال من الأحوال، بل ستضاعف من التحديات الأمنية.